المؤسسة العسكرية العراقية وتوجهات السلطة التشريعية في أعدادها ١٩٢٥-١٩٣٥

أ.م.د. علياء محمد حسين الزبيدي
جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية قسم التاريخ

الملخص

لقد احتلت السلطة التشريعية في العراق مكانة مهمة قدر لها أن تؤدي دوراً بارزاً في صنع الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيم الإداري ، وقد اكتسبت أهميتها تلك من خلال الأحداث التي رافقت تأسيس أول حكومة وطنية في العراق تستند إلى دستور خلال عصره الحديث والمعاصر. لذا تناولت الدراسة التعريف بموقف السلطة التشريعية من الجيش العراقي لما لها أثر كبير في مجمل الحياة السياسية في العراق .

فالمدة الزمنية التي استند عليها البحث تعد من أخطر المراحل التي عاشها العراق في تاريخه الطويل بسبب السيطرة البريطانية على جميع مؤسسات الدولة ، وكذلك بروز بعض الشخصيات التي كان لها دور كبير في رسم الأطر التنظيمية في تشكيل الجيش العراقي .

Abstract

The legislative authority in Iraq has assumed an important role to play a prominent role in the making of many political, social, economic and administrative events. This importance gained its importance through the events that accompanied the establishment of the first national government in Iraq based on a constitution during its modern and contemporary era. So the study dealt with the definition of the position of the legislative authority of the Iraqi army because it has a significant impact on the overall political life in Iraq. The period on which the research is based is one of the most dangerous stages Iraq has experienced in its long history because of the British control of all state institutions, as well as the emergence of some figures who played a major role in shaping the organizational frameworks in the formation of the Iraqi army.

مُقَدِّمَة

لاشك أن السلطة التشريعية في العراق في بدايات تكوين الدولة العراقية احتلت مكانة مهمة قدر لها أن تؤدي دوراً بارزاً في صنع الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيم الإداري. وقد اكتسبت أهميتها تلك من أنها جاءت وفق معطيات الدستور (القانون الأساسي) لذا فأن مشكلة البحث تناولت التعريف بموقف السلطة التشريعية من موارد تسليح الجيش العراقي. فالمدة الزمنية التي عالجتها مدة الدراسة من أخطر المراحل في بناء مؤسسات الدولة بسبب أن السيطرة البريطانية قائمة في العراق والتي كانت توجه مقدراته، رغم وجود بعض الشخصيات التي أدت دوراً فاعلاً في تشكيل الجيش العراقي وبناء وحداته وتشكيلاته المختلفة .

اعتمدت الدراسة على المؤسسة العسكرية من خلال عرض الأحداث والوقائع التاريخية المهمة ، ومن ثم إعادة تركيبها ، بالاستفادة من المؤسسة في التحليل أحياناً والاستنباط أحياناً أخرى ، حسب طبيعة المعلومات الواردة في المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة ووظفتها الباحثة بما يتوافق مع خطوات البحث التاريخي .

أولاً : السلطة التشريعية وموقفها من تشريع الأنظمة والقوانين العسكرية :-

ناقش أعضاء مجلس الأمة العديد من الأنظمة والقوانين خلال الدورات الانتخابية وكان لها صدى واسع في المجلس لعلاقتها بالمؤسسة العسكرية العراقية ، ونظراً لكثرة تلك القوانين سنحاول عرض أبرزها والتي نالت اهتمام السلطة التشريعية وهي لائحتي (قانون نوط الشجاعة وقانون نوط الخدمة الفعلية لعام ١٩٢٥) ، وقد أوكلت مهمة الإشراف على هذه اللائحة إلى لجنة الأمور العسكرية في مجلس النواب[١] .

اجتمعت اللجنة في ٣١ كانون الأول ١٩٢٥برئاسة ياسين الهاشمي عن لواء (بغداد) وحضر كل من الأعضاء محمود داغر عن لواء (المنتفك) ومحمود سعيد عن لواء (البصرة) ومظهر الحاج صكب عن لواء (الديوانية) ومحمد سعيد الحاج حسين عن لواء (كركوك) وسيد كاظم السيد علي عن لواء (كربلاء)[٢]. وقرأت لائحتي (قانون نوط الشجاعة) و (قانون الخدمة الفعلية) المرفقة بكتاب رئيس مجلس الوزراء المرقم ٢٥٩٩ والمؤرخ في ١٩ أيلول لعام ١٩٢٥ والمحال إلى اللجنة في كتابه المرقم ٣٨٤ والمؤرخ في ٢ أيلول ١٩٢٥ .

وقرأت اللجنة المذكورة لائحتي قانون نوط الشجاعة وكيفية استحقاقه ، وارتأت أن لا تستلزم سن قانون فعلي بل إصدار نظام خاص بها وإعادة اللائحتين إلى الحكومة لوضع نظام أو مقررات نظام بدل اللائحة القانونية المقترحة ، وأظهرت اللجنة رغبتها باستبدال النوط بأكمله (مثال) أو (رمز) أو (نيشان) أو غيرها من المسميات المألوفة . كما أن الخدمة العامة لا يمكن حصرها في منتسبي الجيش فقط[٣] لهذا تريد استبداله بتعبير أشمل للموضوع الذي تقصده وزارة الدفاع ، وقد منح نوط الشجاعة للضباط والجنود الذين يبدون شجاعة فائقة في القتال يقدرها وزير الدفاع ، وأما نوط الخدمة الفعلية يمنح إلى الأشخاص الذين يأتون بأعمال مميزة يقدرها وزير الدفاع[٤].

أما موقف مجلس الأعيان فقد قبل لائحتي قانون نوط الشجاعة والخدمة الفعلية ، كما وافق عليها مسبقاً مجلس النواب ولم تلاقي اللائحتان أية اعتراض منهما[٥] .

ومن القوانين التي لاقت اهتمام مجلس الأمة أيضاً والتي كانت تخص عوائل الشهداء من الضباط والجنود لتخصيص مكافأة مالية لهم ، وهو إصدار قانون منح عائلات الضباط والجنود الشهداء في الجيش مكافأة مالية لسنة ١٩٢٦[٦] .

اجتمعت اللجنة المشتركة (المالية والأمور العسكرية) ووقعت في اللائحة المحالة إليهما من قبل المجلس النيابي ، والمتعلقة بمنح إكراميات لعوائل الضباط والجنود الشهداء في الجيش العراقي وارتأت قبولها بالشكل المتقدم ، إلا أنه أرادت تغيير عبارة (الظروف القهرية) بعبارة (في سبيل الواجب العسكري) حتى لا يشمل الوفاة الطبيعية، وكانت تلك اللجنة برئاسة حسين الهاشمي والأعضاء رشيد خطاب وسلمان البراك الخير الله وإسماعيل راوندوزي ومزاحم الأمين الباجه جي وسيد عبد المهدي المنتفكي وسعيد ثابت ويوسف غنيمة وإبراهيم يوسف وعبد الغني الحمادي وسيد كاظم السيد علي[٧].

لم يلاق هذا القانون أي اعتراض من قبل السادة النواب سواء ما عدلته اللجنة ، وعُد هذا القانون نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[٨] وصدرت الأوامر إلى وزيري المالية والدفاع تنفيذ هذا القانون[٩].

طالب العين عبد الله أفندي النقيب لاستعجال في المذاكرة التي تمنح (عوائل الشهداء والضباط والجنود) مكافأة مالية وقد قبل الاستعجال بالموافقة في البت في هذا القانون لأهميته ، وقد تداول هذا القانون بين الأعيان ، وكان رأي العين أصف أفندي حول عنوان القانون الذي يعد اسمه طويل بالنسبة إلى هذا القانون واقترح تبديله بعنوان آخر ((**قانون منح مكافأة لعائلات الشهداء العسكرية**)) ، وهنا بين العسكرية تشمل جميع أفراد الجيش بدون الحاجة للتميز بين الضباط والجنود ، إلا أن اقتراح العين هذا لم يلاقي أية موافقة من أعضاء مجلس الأعيان وبقى عنوان القانون كما أقرته المادة الأولى المذكورة[١٠] .

وفي رأي آخر للعين فؤاد أفندي ، الذي عقب على المادة الثانية من القانون والتي تضمنت ((... منح علاوة على أي تقاعد قد تستحقه العائلة بمقتضى قانون التقاعد))[١١] وقد ناقش هذه العبارة مع وزير الدفاع الذي وضح حقوق منح العلاوة وهي مكافأة نقدية فقط ، تعطي إلى عائلة الشهيد عند ورود خبر أستشهاده من غير أن تؤثر

على معاملة التقاعد والتي تجري كما هي ، وبعد المداولات بين أعضاء مجلس الأعيان قبلت لائحة قانون منح عائلات الضباط والجنود الشهداء في الجيش العراقي مكافأة مالية[١٢] والواضح أن هذا القانون من أكثر القوانين فعالية وإنصاف بحق الضباط والمراتب الآخرين في الجيش العراقي ، بالنسبة لعوائلهم بعد أن ضحى أبنائها بأرواحهم في سبيل الواجب المقدس ، وذلك لأن الحياة الاجتماعية التي كانت تعيشها هذه العوائل هي الاعتماد على رواتب ذويهم وأغلب الذين تطوعوا في الجيش خلال تلك المدة وبعدها هو من أجل الراتب ، وهذا القانون يعد أن المجلس كان بمستوى المسؤولية إزاء عوائل الشهداء التي فقدت معيلها ، ومن لوائح القوانين التي لاقت اهتماماً من قبل (مجلسي النواب والأعيان) هو قانون تعديل منشور الجيش لسنة ١٩٢٦[١٣] الذي خص مراتب الجيش العراقي ، بعد تعديل المادة التاسعة من منشور الجيش العراقي ، إذ قدمها ديوان مجلس الوزراء إلى رئاسة مجلس النواب فقد وضح الأسباب الموجبة لوضع هذه اللائحة وهي ((أن العقوبات المصرحة في المادة التاسعة من منشور الجيش عامة ، أي أنها تشمل الجنود وضباط الصف ونواب الضباط ولما كانت عقوبات الحجز بالثكنة والجلد والحبس التي تضمنتها المادة المذكورة أعلاه حيث لا يسوغ تطبيقها إلا على الجنود فقط))[١٤].

وتضمنت لائحة قانون تعديل منشور الجيش وبنود بعض مواده الثانية[١٥] التي تضمنت تعديل المادة التاسعة من منشور الجيش فضلاً عن ذلك الفقرات الآتية :-

أ- لا يحكم على نائب الضابط بالعقوبات المصرحة في (أولاً) و(ثانياً) و (رابعاً) و (سادساً) من المادة التاسعة المذكورة .

ب- لا يحكم على ضباط الصف بالعقوبات المصرحة في (ثالثاً) و (رابعاً) و(سادساً) من المادة التاسعة المذكورة .

ج- يجوز الحكم على نواب الضباط وضباط الصف بالتوبيخ أو التعنيف كل على حدة أو ضم إحداهما إلى عقوبة واحدة أو إلى أكثر من العقوبات في (أ) و(ب).

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية[١٦].

المادة الرابعة : على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون[١٧] .

وأحيلت هذه اللائحة من قبل رئاسة المجلس النيابي إلى لجنة الأمور العسكرية التي اجتمعت يوم الاثنين الموافق ١٢ نيسان ١٩٢٦ ونظرت في لائحة قانون تعديل المادة التاسعة من منشور الجيش العراقي ، والمودعة من قبل رئيس مجلس النواب والواردة في كتاب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٦-٧ نيسان ١٩٢٦ والمرقم (١٠٠٢)[١٨]. لذا وافقت اللجنة المؤلفة من ياسين الهاشمي رئيساً وكل من السادة الأعضاء محمود رامز ورشيد الخوجة ومحمد سعيد الحاج حسين ومظهر الحاج صكب وسيد كاظم السيد علي وإسماعيل راوندوزي ، وقدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس النيابي الذي أبدى موافقته على لائحة تعديل قانون ((منشور الجيش)) لسنة ١٩٢٦[١٩] .

وأما موقف مجلس الأعيان فلم يختلف على ما أبداه أعضاء المجلس النيابي حول تعديل لائحة القانون المشار إليه [٢٠] .

وقرأت المادة الثالثة من قانون تعديل منشور الجيش لسنة ١٩٢٦التي تضمنت: ((تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية)) [٢١]، وقد تم قبول هذه المادة من القانون وتلت المادة الرابعة والتي نصت ((على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون)) وتم قبولها أيضاً وفي النهاية قبلت اللائحة كما هي[٢٢].

وجدير بالإشارة إلى أن القوانين التي نالت اهتمام السلطة التشريعية الخاصة بالرتب العسكرية في الجيش العراقي وهو (قانون ترفيع الرتب العسكرية في الجيش العراقي لسنة ١٩٢٦) [٢٣]. وقد أحيل القانون إلى لجنة الأمور العسكرية [٢٤] التي تألفت من ياسين الهاشمي رئيساً والأعضاء فخر الدين جميل ورشيد خطاب ورشيد الخوجة وروبين سوميخ والسيد كاظم السيد علي ومحمود رامز ، وبعد اجتماعها دققت اللجنة في اللائحة المودعة إليها والمختصة بترقية الرتب العسكرية في الجيش العراقي وارتأت قبولها بالشكل المتقدم للأسباب الآتية :

أولاً : إن المدة الأصغرية لرتبة رئيس أول ثلاث سنوات ولرتبة مقدم أربع سنوات .

ثانياً: حصر الترفيع الاستثنائي في الحروب الخارجية .

ثالثاً: أضيفت مادة أصولية بينت بأن وزير الدفاع مسؤول عن تنفيذ هذا القانون وعلى ذلك لم يكن من المناسب إشراك وكيل القائد العام بهذه المسؤولية ويعد هذا

القانون نافذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[٢٥] ، وأن قانون ترفيع الرتب العسكرية في الجيش العراقي لسنة ١٩٢٦ ، قُبِلَ بعد أن قدمته لجنة الأمور العسكرية في المجلس النيابي[٢٦] . وتمت مناقشة القانون من قبل مجلس الأعيان إذ ((وافق أعضاء المجلس الموقر على المادة الأولى والثانية والثالثة وناقشوا المادة الرابعة ، التي نصت بجواز الترفيع بصورة استثنائية إلى رتبة الملازم الذين يقومون بخدمات ممتازة ، أثناء الحركات الفعلية في الحروب على أن يقتصر هذا الترفيع على رتبة واحدة فقط ، وكان رأي العين فؤاد أفندي حول هذه المادة "إن الترفيع لا يكون إلا أثناء الحرب ومرة واحدة ، أي أنه لا يكرر"[٢٧] وأجابه العين مولود مخلص ((إن الحرب تعد حالة استثنائية وبناءً عليها يرفع الضباط بصورة خاصة ، ولكن حقوقه من حيث الخدمة تكون محفوظة كرفاقه)) [٢٨] وأضاف قائلاً ((أن هذا الترفيع يكون في حالة الحرب أي اذا جاء الضابط بأعمال مميزة أثناء الحرب يكافأ عليها لأن حقوق الضباط محفوظة في غير زمن الحرب)).

وجاء في المادة السادسة بأن ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقبلت هذه المادة أيضاً وختمت مواد هذا القانون بالمادة السابعة التي نصت على وزير الدفاع تنفيذه [٢٩].

إن قانون ترفيع الرتب العسكرية الذي خص ضباط الجيش العراقي لسنة ١٩٢٦ ، وكان محفز للضباط على بذل الجهد السخي في سبيل الحصول على ترفيع وهذه الحالة هي من الضرورات العسكرية لأنه مجال حساس ويحتاج مثل هكذا قوانين للحصول على المبدعين في أعمالهم العسكرية والمستوعبين للأوامر بشكل أكثر فعالية. ومن القوانين التي لاقت اهتمام مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، التي تخص الجيش العراقي حسب الحاجة له هو (قانون التكاليف العسكرية على الوسائل النقلية رقم (٢) لسنة ١٩٢٨)[٣٠].

حضي هذا القانون بالعديد من المناقشات من قبل أعضاء المجلس النيابي ، وابتدأ النقاش بالنائب محمد رضا الشبيبي عن لواء بغداد وكان اعتراضه أن القانون قد مرر على اعضاء المجلس النيابي بسرعة اذا قال : " لم تمض على توزيع اللائحة المستعجلة ،

بينما النائب محمود رامز عن لواء المنتفك الذي قال: جاء في المادة الأولى من هذه اللائحة عنوان قانون وهو لائحة قانون التكاليف العسكرية ... الخ فأسأل معالي وزير الدفاع لم يضع كلمة (الحربية) بدلاً من (العسكرية) لأنه بحسب المادة الثانية يقال لا يطبق هذا القانون إلا عند مسيس الحاجة وهي الطوارئ الفجائية وعليه فهذا القانون لا يمكن أن يطبق إلا في الحالات الحربية "[٣١] . وعلى هذا رد وزير الدفاع نوري السعيد[٣٢] على اعتراض السيد محمود رامز حين قال " أن تعبير التكاليف العسكرية وهو أوسع بكثير من تعبير التكاليف الحربية لأنه يجوز أن يضطر الجيش إلى تطبيق هذا القانون في حالات غير حربية مثلاً كما جرى ذلك في حالة كارثة الجراد أو في الحالة الحاضرة التي نحن موجودين فيها ، إذ ليس بيننا الآن وبين ابن سعود حرب " ، بعد ذلك قال محمود رامز النائب عن لواء المنتفك :" نعم ولكن المادة الثانية تقول : لا يطبق هذا القانون إلا في الجهات التي تعين بإرادة ملكية تصدر عند الاقتضاء معلنة زحف الجيوش فيها لحادث يفاجئ البلاد .... الخ " [٣٣] لهذا كان رد محمود رامز على وزير الدفاع نوري السعيد الذي أراد أن يتخذ من مسألة الإخوان [٣٤] وسيلة لتنفيذ هذا القانون ، حين دعم رأيه الذي بينه في أن الحوادث والغزوات وقعت ولم يتخذ لها أي أهمية تضطر إلى تطبيق هذا القانون ، وعليه كان قد وضح موقفه الذي فهمه أن هذا القانون لا يطبق إلا في وقت الحرب ، لأن الإرادة الملكية لا تصدر إلا وقت الحرب أو في حالة الحرب ، أما بالنسبة إلى حكمت سليمان النائب لواء ديالى ، كان موقفه مؤيداً لوزير الدفاع ،اذ أكد ضرورة استخدام عبارة التكاليف العسكرية بدل من الحربية لأن لها أهمية بالغة لاحتياجات الجيش للقيام ببعض التمارين العسكرية (المناورة) لهذا لا بد أن يكون هذا القانون بشكل أوسع حتى يستفيد الجيش من وسائط النقل الموجودة ، لهذا كان يرى أنه لا يمكن أن تضيع الساعات في مناقشة هذه اللائحة ، وترجى من المجلس العالي ولاسيما من العسكريين الموجودين بأن لا يعطى مجالاً إلى تأخير الموافقة على هذه اللائحة المهمة[٣٥] .

صادق مجلس النواب على (لائحة قانون التكاليف العسكرية) بدلاً من الحربية ، وعلى مواده التي سنرد البعض منها ، المادة الثانية[٣٦] يطبق هذا القانون إلا في الجهات

التي تعين بإرادة ملكية ، والمادة الثامنة التي ومضمونها على وزير الداخلية تقديم المساعدة من الوسائط النقلية إلى وزير الدفاع عند الحاجة إلى ذلك ، وأما المادة التاسعة التي شملت كل من وزيري الدفاع والداخلية لتنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[٣٧] .

أما لائحة قانون التكاليف العسكرية فقد رفقت إلى مجلس الإعيان بعد أن نوقشت من قبل مجلس النواب لمعرفة رأي أعضاء مجلس الأعيان حولها ، وابتدأ المجلس بالمادة الأولى المخصصة لعنوان قانون التكاليف العسكرية على الوسائل النقلية رقم (٢) لسنة ١٩٢٨ وقبلت المادة الأولى ثم الثانية والثالثة ، ثم ناقش الرابعة وابتدأ بالعين آصف أفندي حول إضافة جملة مدراء النواحي إلى المادة حيث إذ شملت المادة (القائم مقاميين ومدراء النواحي) والتي صرح بها العين بأنه من إضافة هذه الجملة إلى المادة لأنه يجب أن يشترك مدراء النواحي بهذه الصلاحية بينما عقب وزير الدفاع على هذا الرأي حين قال " **قد سقطت سهواً عندما صححت هذه اللائحة في مجلس النواب** " [٣٨]

وقد عقب وزير الدفاع على ذلك حين أوضح أن المادة الثالثة نصت على " **أخذ سيارات وحيوانات النقل وعربات النقل فقط حيث وضحت هذه المادة أن الوسائط الزراعية غير مشمولة بتطبيق هذا القانون** " [٣٩] .

بينما طلب العين مولود مخلص من وزير الدفاع أن يبين ما صرحت به ، اللائحة حول الوسائط المعدة للإيجار فقط أو تشمل النقلية التي هي تحت حيازة الأشخاص بصورة خصوصية أيضاً وقد عقب وزير الدفاع على المادة الرابعة صريحة في الأمر والتي نصت المادة : ((**فإذا احتاج الجيش إلى مئة عربة أو ألف عربة وتمكن أن يحصل عليها في بادئ الأمر من المستأجرين فلا يوجد داعٍ لأخذ العربات الخصوصية ولكن الجيش إذا احتاج إلى أكثر من ذلك ولم يكن يوجد شيء من الوسائط المعدة للإيجار يمد يده حينئذ إلى الوسائط الخصوصية أيضاً**)) [٤٠] .

بعد ذلك تلت المواد حتى وصلت إلى المادة التاسعة منها والتي وضعت على وزير الدفاع والداخلية تنفيذ هذا القانون وقبلت مواد هذا القانون من قبل مجلس الأعيان بعد تصحيح بعض الفقرات منه[٤١] .

إن هذا القانون بين نقاط الضعف لدى الجيش العراقي لأن الجيش كان غير مجهز بآليات لتنقله من مكان إلى آخر تستوفي الحاجة عند الضرورة ، ومع هذا فإن القانون لم يكن سهل التطبيق إلا بعد إصدار موافقة الإدارة الملكية بحقه ولا يستطيع وزير الدفاع تنفيذه مباشرة إذا استوجب الأمر أو داهم البلاد خطر ، إن هذا القانون كان مقيد بأغلال الملكية ، والتي هي تحت المشورة البريطانية والأخيرة تقف ضد تطور الجيش ونشاطه ، إن موقف وزير الدفاع صحيح وأقوى من موقف محمود رامز عن لواء المنتفك[٤٢].

ثانياً : الموقف البريطاني من تطور الجيش العراقي ١٩٢٥-١٩٣٢

لم يكن للقوات البريطانية أي دور حقيقي في تدريب الجيش العراقي حتى توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا لعام ١٩٢٤[٤٣] ، وحتى بعد هذا التاريخ فقد اقتصر الاهتمام على بعض الوحدات وكان يشرف عليها الضباط البريطانيون ، ولم يتم سد حاجة وحدات الجيش إلى التدريب إلا في عام ١٩٢٥ ، عندما أنشئت ثلاثة مراكز للتدريب في (بغداد والموصل والحلة) للمشاة والتي استقرت فيها تلك الوحدات كما تم إنشاء مركز لتدريب الخيالة في بغداد[٤٤] .

عين أي .سي. دالي (A.C.Daily) ، مفتشاً عاماً للجيش العراقي ومستشارً (لوزارة الدفاع) ، بعد توقيع الاتفاقية العسكرية كما التحق (٢٥) ضابطاً بريطانياً في المدة من ٢٥ أيار ١٩٢٥ حتى نهاية العام المذكور للعمل في هيئات الركن ، وتدريب الوحدات[٤٥] وقد توجهت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على الجيش العراقي من خلال المفتش العام والضباط الموجودين في هيئات الركن ، وكان هدف ضباط التدريب هو إشعار الضباط العراقيين بعدم مقدرتهم على الدفاع عن العراق ، بينما كان الشعور السائد بين أفراد القوات العراقية هو الروح الوطنية العالية ، التي عززها الإقبال على الخدمة العسكرية ، وازدادت رغبة التطوع بالجيش من قبل قطاعات الشعب المختلفة والنتائج التي أظهرها الضباط العراقيون الموفدون إلى التدريب في بريطانيا والهند كانت جيدة[٤٦] مما أدى بالحكومة العراقية تقديم طلب إلى زيادة الجيش وتنوع صنوفه بإدخال أصناف المدفعية والطيران إلى جانب المشاة والخيالة ، وكان هذا الاندماج من أجل تقليل اعتماد العراق في الدفاع عن حدوده الخارجية وأمنه الداخلي على الجيش البريطاني وخاصةً قوات الليفي

التي لا تمت إلى الشعب العراقي بصلة وإنما هي قوات لاجئة إلى العراق وتابعة للسيطرة البريطانية[٤٧] .

وهذه القوات كانت مواقفها غير ودية نحو العراق ، وقد أيد ذلك وزير الدفاع جعفر العسكري حين أكد على تأليف جيش يقوده أبناء البلاد ويعرف كيف يدافع عن وطنه ، وعندما أسست الدولة العراقية المؤقتة عام ١٩٢٠ كان غير مرتاح لتسلم الجيش الليفي ، إذ كان لا يحق له تفتيشهم ومعرفة أعمالهم ، وإنما يطلع على ميزانيتهم فقط[٤٨] وهذا عاملاً محفزاً إلى توسيع الجيش فضلاً عن ذلك عوامل أخرى .

وكانت رغبة الملك فيصل الأول في توسيع الجيش من أجل بناء كيان الدولة ، إلا أن بريطانيا استهدفت تقليل نفقات المساعدة العسكرية إلى العراق عن طريق تخفيض عدد قواتها وأوصت لجنة تدقيق الاتفاقية إلى المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤الإسراع بتوسيع نطاق الجيش العراقي لسد الفراغ الذي سيحصل بعد تخفيض القوات البريطانية[٤٩] .

كما أوصت اللجنة لا يمكن تأسيس حكومة قوية مالم تأخذ بنظر الاعتبار نمو جيشها الوطني وتقويته ، وترى اللجنة أن التجنيد الإجباري هو السبيل الوحيد لهذه الأمور وتخليص البلاد من جميع القيود أما بالنسبة إلى مسألة الموصل وبحثها في مؤتمر الأستانة عام ١٩٢٤ كان ضروري من أجل توسيع الجيش للمحافظة على كيان البلاد[٥٠].

كان اعتقاد الحكومة العراقية أن عام ١٩٢٨ سوف يشهد دخول العراق عصبة الأمم[٥١] حسب المعاهدة المعقودة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية ، وكان لا بد من الاهتمام بتوسيع الجيش من أجل تحمل المسؤولية للدفاع عن العراق ضد الأخطار الخارجية ولاسيما ما ظهر من تهديد الإخوان ، والذي كان لبريطانيا دور في تحريكه من أجل الضغط على الحكومة العراقية والتقليل من عزمها في مسألة الاعتماد على نفسها في الدفاع عن العراق[٥٢] .

برز هذا الدور في وقوف السلطات البريطانية ضد مطالب الحكومة العراقية في توسيع صنوف الجيش ولاسيما صنف المدفعية الذي اعد أمر ضروري لأمن العراق فقد فضلت السلطات البريطانية الاقتصار على دور الطيران كبديل من صنف المدفعية في

حفظ الأمن[٥٣] ، فحددت صيغة الإشراف البريطاني على الجيش العراقي ، من أجل تأمين ولائه للنظام ، وعدم تهديده مصالح بريطانيا في العراق ، وكان على النحو الآتي :

١- مفتش عام بريطاني (مستشار وزارة الدفاع) .

٢- ضابط ركن رئاسة الأركان العامة مع ضابط ارتباط .

٣- ضباط معلمين في كل منطقة عسكرية فيها أكثر من بطريتين من المدفعية بمعدل ضابط لكل صنف .

٤- ضابط بريطاني للقيادة التنفيذية في كل وحدة من وحدات الجيش[٥٤] .

وبذلك بلغ عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي (٤٦) ضابطاً لم ترض بريطانيا بتخفيض عددهم وأصرت على ضرورة المحافظة على هذا العدد .[٥٥] ، وربطت بين هذا العدد وبين مبلغ المساعدة المالية البريطانية الممنوحة إلى العراق ومقدارها (٩) الك (٣٠٠٠٠ باون) ، وكانت هذه الإجراءات تسبب الإحراج للحكومة العراقية أمام مجلس الأمة والشعب لما تثيره من الشبهات حول الوزارة[٥٦] .

عند اقتراب عام ١٩٢٨ وهو الموعد المقرر في الاتفاق المسبق بدخول العراق عصبة الأمم ، تخلت بريطانيا عن وعدها الخاص بإدخال العراق إلى عصبة الأمم وكان هذا لعدة أسباب منها:

١- انعدام ثقة بريطانيا بالجيش العراقي ، ولاسيما بعد ظهور كتلة من الضباط وهي (كتلة الضباط القوميين) عام ١٩٢٧ من ضباط صغار الرتب وأبرزهم الرائد صلاح الدين الصباغ والرائد فهمي سعيد .

٢- ثبوت صحة التوقعات عن المستقبل الاقتصادي للعراق بعد اكتشاف وجود النفط في كركوك بكميات كبيرة .

٣- احتمال معارضة فرنسا لترشيح العراق إلى عصبة الأمم .

اجتمعت هذه الأسباب وراء تلكؤ بريطانيا من ترشيح العراق إلى عصبة الأمم ، وتخليها عن مشروع تسليح الجيش العراقي ، وتشكيل صنوفه المختلفة وموقفها الحازم ضد قانون التجنيد ، لما يوفر من طاقات عسكرية للجيش العراقي[٥٧] .

بينما كان أعضاء مجلس الأمة يريدون للعراق أن يكون له تمثيل دبلوماسي لدى الدول، وليس اسمي تحت ظل الانتداب البريطاني ، والتأكيد على إقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار التي تربطها مع العراق مصالح اقتصادية وسياسية ومن جهة ثانية كان عدد من النواب الذين أكدوا على هذا الرأي هم المعارضين في المجلس أمثال جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي ومحمود رامز والسيد عبد المهدي وغيرهم ، وكذلك العين مولود مخلص في مجلس الأعيان[٥٨] ، مع هذا كان الموقف المعارض في المجلس النيابي ، ينظر إلى تجاوزات الإخوان المتكرر على المناطق الجنوبية الغربية من البلاد ، دون أن تحرك بريطانيا قواتها لصد هذه التجاوزات على ضوء التحالفات مع العراق لضمان سلامة حدوده[٥٩] .

وقد أثار هذا الموقف شكوك بعض النواب على رأسهم النائب محمود رامز عن لواء المنتفك حول موقف بريطانيا ، ولا سيما موقف غلوب باشا ، الذي كان المتحكم والمسؤول عن إدارة الدفاعات عن البلاد في حدودها الجنوبية ، وهو يمتلك عدداً من الطائرات والعربات المدرعة [٦٠] ، ولنعطي كلام محمود رامز حقه في شكوكه حول غلوب باشا الذي اعترف في مذكراته فيما بعد بأن ، القوة الجوية البريطانية في العراق لم تفعل شيء أثناء غزوات القبائل النجدية ، سوى أنها كانت تنبه القبائل العراقية بقدوم الغزاة حتى تتراجع أمام زحفهم الكبير ، ويعترف أيضاً بأن القيادة البريطانية أصدرت أوامرها في أواخر شباط ١٩٢٩ إلى قياداتها المدرعة عن مواقعها الدفاعية بعدم التدخل ، لأن الحكومة البريطانية كانت تريد " **تحسين علاقاتها مع ابن سعود فلم تر داعياً لمضايقته** "[٦١] .

افتتح مجلس النواب دورته الانتخابية الجديدة في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠، في حين عبر بعض طبقات الشعب عن عدم ثقتهم بالمجلس الجديد بأسلوب ملفت للنظر ، فقد " **سدت الأسواق وأن البعض من الطلبة والشبان تجمعوا في الشوارع وكانوا معلقين على كتوفهم وصدورهم شارات سوداء حسب وصف ورد في المقال الافتتاحي لصحيفة العالم العربي** " [٦٢] .

ألقى الملك فيصل الأول بعد ذلك خطاب العرش ، وكانت أطول خطبه أمام المؤسسة التشريعية[٦٣] ، وبعد هذا أدى النواب اليمين الدستوري ، وارتفعت الأصوات في كل مكان ضد موقف المجلس المؤيد للمعاهدة ، وقد ظهر هذا واضح في الصحف اليومية[٦٤] كل هذا لم يؤثر على موقف الأكثرية البرلمانية من المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة ، والتي رأى الملك فيصل الأول تصديقها مهمة وطنية خطيرة كما ورد في خطابه أمام المجلس ، عرضت لائحة قانون المعاهدة المنعقدة بين العراق وبريطانيا في ٣٠ حزيران ١٩٣٠[٦٥] على مجلس النواب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وعلى إثر ذلك ظهر الموقف المعارض عند مناقشة نصوص المعاهدة[٦٦] .

وابتدأ النائب بهجت زينل عن لواء الكوت معارضته لنصوص المعاهدة ، حيث إذ رأى أن مواد المعاهدة ما هي إلا اعتراف صريح بالانتداب البريطاني ، وقارن بين مواد المعاهدة الجديدة والمعاهدات العراقية – البريطانية السابقة حيث إذ بين به أسلوب المستعمر في السياسة البريطانية المتمثلة بالتسويف والمماطلة في تعاملها مع العراق بهدف فرض صكوك استعبادية جديدة على العراق من أجل أن يشبع جشعها الاستعماري والذي حول البلاد مسرح تمثل عليه أدواراً مخزية مما يهدد سيادة وأمن واستقلال البلاد[٦٧].

كانت بنود المعاهدة في رأيه تبيح لبريطانيا التدخل في الشؤون العراقية وقت ما تشاء من أجل المحافظة على خطوط مواصلاتها مع الهند ، مما أدى بالنائب بهجت زينل إلى رفض المعاهدة[٦٨] ، لأن تصديقها كما قال " العار الأبدي وسخط الأجيال القادمة لأنها لم تجلب سوى الذل والهوان " [٦٩] .

أما ناجي السويدي فقد نظر إلى المعاهدة بمقارنتها بنصوص المعاهدة المصرية – البريطانية ، وقد انتقدها انتقاداً شديداً لأنها تنطوي على إجحاف كبير بحق العراق وتمس سيادة واستقلال العراق ولا يبعث ((ذيلها العسكري)) في رأيه إلى الاطمئنان لما فيه من غموض[٧٠] ، بينما ركز ياسين الهاشمي في مداخلته على الأمور الإدارية والمالية في نصوص المعاهدة ، مبيناً أن للمعاهدة قيوداً على العراق وأنها تقوم على حساب مصلحته وعد البنود التي تخص توظيف الأجانب في دوائر الدولة ، بالسيطرة البريطانية على

مرفق ميناء البلاد الوحيد وأنهى كلامه في التعليق الذي بينه ، إن الاستغناء عن تلك الأمور يجعل من المعاهدة بين الطرفين معاهدة لترسيخ الاحتلال[٧١] ، وفي مداخلة أخرى للنائب صادق البصام عن لواء الكوت قال: " إن قيود المعاهدة الثقيلة وقد أدان أحكامها الظالمة والتي تجعل تعديله من العراقيين مجرد أدوات لتطبيق نصوص المعاهدة رغبة الاستعمار وقد نبه أعضاء المجلس ضرورة رفضها ليخلصوا الأمة من ذل دائم ،واختتم كلامه بالتأكيد على أن إبرام المعاهدة يعني الموت والاضمحلال للعراق س" [٧٢].

أما النائب معروف الرصافي عن لواء العمارة فقد وصف المعاهدة الجديدة بأنها " معاهدة الحمل مع الذئب " وكذلك النائب رشيد عالي الكيلاني إذ أكد على أن تفسير نصوص المعاهدة والتي تأملنا منها في الحقيقة أن نلتمس الاستقلال ولكنها كانت " لنا الاحتلال الأبدي " [٧٣] .

وقد عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان ، في نفس الوقت التي عرضت على مجلس النواب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، وقد وصفها العين مولود مخلص بأن المعاهدة " نير ثقيل ووثيقة لاسيما بمصالح بريطانيا وحدها " وكذلك العين اصف أفندي آل قاسم آغا الذي أيد زميله العين مولود مخلص إذ أدان المعاهدة بشدة وقال: " لا يوجد ما يبرر ، وبعد عدة سنوات ، أن نقيد البلاد بمواثيق ظاهرها الاستقلال وباطنها غير ذلك فإن كل بند من بنود المعاهدة ، وكل فقرة من فقراتها تخرق ذلك الاستقلال اللفظي " [٧٤] ومع هذا فإن المعاهدة قد صدقت من قبل أعضاء المجلس النيابي بأغلبية ساحقة ، ولم يكن للنواب الذين لم يقبلوا المعاهدة أي تأثير ، وكذا الحال مع مجلس الأعيان والذي صوت على تصديق المعاهدة بأغلبية ، وهذا كان عكس رغبات الشعب لأن الاستقلال كان مأطراً بهيمنة بريطانيا على مختلف جوانب الحياة في العراق .

ثالثاً : الموقف البريطاني من تطور الجيش العراقي ١٩٣٠-١٩٣٢

بعد أن عقدت المعاهدة العراقية التي اعترفت بمسؤولية العراق في الدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي ، وهي خطوة إلى الأمام في جميع اتفاقيات العراق مع بريطانيا ، لكنها أكدت حق بريطانيا في حماية طرق مواصلاتها ، مع استخدام قاعدتين

جويتين في العراق ولأجل تحقيق هذا الغرض وقد نظم هذا ملحقاً بالمعاهدة مع سبع مواد[٧٥] .

أذ حدد الملحق مدة الانتقال على أساس وجود قوات بريطانية كبيرة ، والاكتفاء بقاعدتين لمدة خمس سنوات وتبقى فيها القوات البريطانية في الهنيدي (معسكر الرشيد) والموصل ، وهي مدة كافية تستطيع القوات العراقية أن تبلغ درجة النضج الكافي والتي سوف تحل محل القوات البريطانية وكان لا بد أن تلتزم بريطانيا بوعودها للعراق في تدريب الجيش العراقي على الأسس القتالية البحرية والجوية والنظم العسكرية في بريطانيا ، وتقديم الأسلحة وكذلك تجهيز العراق بالسفن والطائرات فضلاً عن ذلك إلى تقديم المستشارين من الضباط البريطانيين إلى الخدمات الجوية والبحرية والعسكرية في الجيش العراقي[٧٦] .

كما أكدت المعاهدة على استخدام موظفين مدنيين أو عسكريين غير بريطانيين ، وكذلك تدريب الجيش العراقي وتسليحه من بريطانيا ، وهناك مواد أخرى بالملحق أكدت على حق مرور القوات البريطانية عبر العراق وحصولها على التسهيلات الكافية ، والتزام العراق بحراسة القواعد الجوية البريطانية ، ومن هنا نرى أن الجيش العراقي قيد بهذه المعاهدة الجديدة فضلاً عن ذلك إلى بقاء سياسة بريطانيا في عدم توسيع قاعدة الجيش العراقي وإبقائه ضعيفاً ، وفي عام ١٩٣٢ توجه اهتمام الحكومة بالجيش العراقي وذلك ليكون مستعد للدفاع عن العراق بعد دخول العراق عصبة الأمم[٧٧] وفي ٣٠ من أيار ١٩٣٢ تم عقد مؤتمر موسع في البلاط الملكي حضره الملك فيصل الأول ، إذ أكد فيه على تأمين السيطرة على الأمن الداخلي والخارجي ، كما بين رئيس مجلس النواب جعفر العسكري من الضروري تطبيق قانون الخدمة الإلزامية[٧٨] الذي كان يعارضه المعتمد السامي البريطاني وأيده رئيس الوزراء نوري السعيد[٧٩] وكذلك بعض طبقات الشعب ولاسيما في منطقتي وسط وجنوب العراق ، لهذا نرى أن بريطانيا قد حصلت على موقف مساند من قبل الحكومة العراقية الذي مثله رئيس الوزراء نوري السعيد وموقف مساند آخر إلى موقفها من قبل عشائر في وسط وجنوب العراق[٨٠] .

إن التناقض في موقف نوري السعيد الذي عارض توسع الجيش العراقي ، على أساس التجنيد الإجباري في حين كان يلح عليه عندما كان وزيراً للدفاع في عام ١٩٢٩ من أجل زيادة قوات الجيش بقصد تحمل المسؤولية عند دخول العراق عصبة الأمم[٨١] ، وبين موقفه بعد تسلمه الوزارة ، مع أنه أصبحت لديه سلطة وحرية لتطوير الجيش ، حسب كلام الملك فيصل الأول نفسه[٨٢] .

رابعاً : موقف السلطة التشريعية من فرض قانون التجنيد الإجباري (الإلزامي) لعام ١٩٣٥

عند دخول العراق إلى عصبة الأمم ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ كان حجم الجيش العراقي من الضباط والجنود متدني ، إذ لا يسمح لتأليف فرقة عسكرية وبقي هذا الحال حتى عام ١٩٣٥[٨٣] ، لهذا أخذ السياسيون الاهتمام بموضوع الجيش وتسليحه بعد دخول عصبة الأمم[٨٤] .

إن الغرض من التجنيد الإلزامي توسيع الجيش في الحقيقة لا يرجع إلى عام ١٩٣٣ عندما أصدر قانون الدفاع الوطني ، وإنما فكرته تعود إلى تأسيس المملكة العراقية وكان الملك فيصل الأول لا يرى في التطوع الشكل النموذجي لبناء قوات العراق المسلحة ، وإنما كان يطمح أن يكون هذا الشكل من أشكال الخدمة الإلزامية ، وكذلك الحكومات العراقية المتعاقبة قد ساندته في هذا الموقف[٨٥] .

لم تقتصر الخدمة الإلزامية على رغبة الملك والحكومة العراقية ، وإنما تعدت إلى محاولات قد جرت في المجلس التأسيسي لجعل الخدمة في الجيش والدفاع عن المملكة العراقية فرضاً على كافة أبناء البلاد[٨٦] ، وقد قدم مطلبان في المجلس التأسيسي من أجل ذلك وتمثل المطلب الأول بالتقرير الذي قدمه كل من جعفر العسكري رئيس الوزراء والنائب علي جودة الأيوبي عن لواء الموصل في سبيل توسيع الجيش العراقي والدفاع عن المملكة وجعله فرضاً عاماً على جميع أبناء البلاد ، وفق قانون خاص ينظم في مادة من ضمن المواد العمومية للقانون الأساسي ،إذ أيد هذا المطلب بتقرير ثاني قدمه كل من النائب ياسين الهاشمي عن لواء بغداد والنائب داود الحيدري عن لواء أربيل ، وقد تضمن هذا التقرير أن المادة (١٢٢) من المواد العمومية للقانون الأساس للدفاع عن المملكة العراقية الداخلية فرض عام على جميع البلاد تبين أساليبه وأشكاله وفق قانون خاص[٨٧].

وقد حصل خلاف قانوني حول التقريرين من قبل النائب عبد الرزاق منير عن لواء بغداد ، والنائب رايح العطية عن لواء الديوانية ، أما بالنسبة إلى النائب عبد الرزاق منير يقول حول التقريرين أنه يشم منهما رائحة التجنيد الإلزامي ، وقد أكد ان " الدفاع عن الوطن واجب على كل عراقي " وأن يكون العراق للعراقيين وقد عارضهما لعدم استقلال العراق وأن التجنيد حق من حقوق مجلس النواب وليس من حقوق المجلس التأسيسي"[٨٨]، وأكد الشيخ رايح العطية في تقريره القول: " ليس من وظائف المجلس التأسيسي أن ينظر في أمر التجنيد " [٨٩] ، حيث طلب بعدم الأخذ في تقرير جعفر العسكري وياسين الهاشمي ، وقد وافق على هذا الرأي مقابل ٢٨ صوتاً مقابل ٢٤ من المعارضين[٩٠] .

في حين قدم الحاج حسن الشبوط النائب عن لواء الكوت تقريره حول ميزانية الجيش التي تشكل ربع الميزانية و رأى إذا أصبح التجنيد إجبارياً فسوف تشكل تخصيصات الجيش نصف الميزانية وفي ذلك إرهاق الاقتصاد البلاد ، ورغم ذلك فإن اعتراضه كان منصباً على الجانب المادي وليس على التجنيد الإجباري[٩١] .

ومن ناحية أخرى أوصى مجلس النواب في دورته الانتخابية الأولى بتطبيق قانون الخدمة الإلزامية لعام ١٩٢٥ ، إذ أو كل بهذا التقرير إلى اللجنة المالية المتكونة من كل من ياسين الهاشمي رئيساً ويوسف غنيمة مقرراً عن لواء بغداد وكل من الأعضاء ثابت عبد النور عن لواء الموصل ورشيد الخوجه عن لواء الدليم وأحمد خالد عن لواء الكوت وسعيد الحاج ثابت عن لواء الموصل ونشأت إبراهيم عن لواء كركوك وسلمان البراك عن لواء الحلة وإبراهيم كمال عن لواء الحلة وإبراهيم كمال عن لواء الموصل[٩٢] ، وجاء في تقرير اللجنة بأنها توصي بتطبيق الخدمة الإلزامية لأنه يوفر ما يقارب العشرين بالمائة من مصروفات الجيش ، وهذا يؤدي بالتالي وفرة كبيرة في المصروفات[٩٣] وإن نظام الخدمة الإلزامية سيوفر العدد الكافي من الجنود الذين تحتاجهم المملكة العراقية من أجل حماية الأمن الداخلي والخارجي ، عند إعلان استقلالها التام ويسهل تشكيل الجيش اللازم لهذه المهمة ، وقد ناقش هذا التقرير من قبل مجلس الأعيان وكان رئيسه يوسف السويدي[٩٤] وابتدأ النقاش برأي العين مولود مخلص حول التجنيد الإلزامي الذي أوصى الأخذ بتوصيات اللجنة المالية ، وقد اسند موقفه بأن الأخذ بنظام التجنيد أو الخدمة

الإلزامية ، سيوفر قوة مناسبة من أجل خلق التوازن المطلوب لزيادة انسحاب القوات البريطانية وتحمل العراق مسؤولية الدفاع كاملة[٩٥] وقد أيد هذا الكلام العين آصف أفندي أغا عن لواء الموصل حول الاعتماد على توسيع الجيش ، عن طريق التجنيد الإجباري بدل من التطوع للجيش لسد النقص حين قال التاريخ أثبت لنا عدم فائدة الجيش المتطوع المستخدم بالأجرة وقد أوصى المجلس العالي الأخذ بهذه التوصيات . أما موقف العين فؤاد أفندي عن لواء الدليم لم يكن ضد التوصيات[٩٦] التجنيد الإلزامي ، وإنما الأخذ برأي اللجنة المالية حول الموقف المالي للحكومة بالسماح بتطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه، إن نظام الخدمة الإلزامية يقلل نفقات الجيش بصورة أكثر من نظام التطوع وكذلك يوفر فائض مالي عن طريق البدل النقدي ، والذي يمكن أن يستخدم لسد متطلبات الجيش الأخرى وبالتالي السيطرة على الأزمة المالية[٩٧]

وعلى هذا فإن المعارضة ضد التجنيد الإلزامي لم تقتصر على بعض أعضاء مجلس الأمة فقط ، إنما تعدى ذلك إلى الموقف المعارض من قبل بريطانيا ضد هذا القرار ، فعندما كانت الحكومة العراقية تَعد تنفيذ قانون الخدمة الإلزامية كحل للعجز المالي في تخصيصات الجيش كانت بريطانيا تقف ضذ فكرة الخدمة الإلزامية لأنها ليست المشكلة الأساسية للموازنة في نظرها[٩٨] وعندما رأت بريطانيا أن الحكومة العراقية مصرة على موقفها من التجنيد ، أثارت عوامل أخرى غير العقبات المالية ، كعدم كفاءة الجندي والضابط العراقي، والإصرار على أن يقتصر دور الجيش في الأمن الداخلي فقط[٩٩] .

لهذا نرى أن بريطانيا أخذت القيام بالعديد من الإجراءات من أجل السيطرة على الجيش والحد من توسعه عن طريق الخدمة الإلزامية ، وكانت إجراءاتها كالآتي :

١- إنشاء نظام التفتيش البريطاني للجيش وزيادة عدد أعضاء البعثة العسكرية البريطانية إلى العراق .

٢- استمالة بعض قطاعات الرأي العام العراقي ولاسيما الموقف العشائري ضد فكرة بناء جيش عراقي عن طريق التجنيد الإجباري .

كان موقف هذه القطاعات من التجنيد لم يكن موجه ضد فكرة التجنيد أو ضد الاعتماد على الشعب في الدفاع عن العراق ، وإنما ضد موقف مازال العراق تحت الانتداب البريطاني[١٠٠] .

وقد وصل التناقض بين الموقفين العراقي والبريطاني ذروته في عام ١٩٢٧، عندما كانت الحكومة العراقية تعتقد بأنها ستدخل عصبة الأمم عام ١٩٢٨ حسب ما وعدت به بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٢٢ والبروتوكول الملحق بالمعاهدة عام ١٩٢٣، وكان لا بد أن يتحمل الجيش العراقي مسؤولية الدفاع كاملة لذلك كان من الواجب زيادة قوته ، لم يكن بالإمكان تحقيق هذا الغرض إلا عن طريق تطبيق قانون الخدمة الإلزامية[١٠١] .

أدرك الملك فيصل الأول وجود خلل في أجهزة الدولة السياسية تعيق تحقيق هذا الهدف ، وبالذات مجلس الأمة إذ كانت تسيطر عليه اتجاهات سياسية تتمثل في أحزاب متساوية القدرة والرأي في المجلس وهي كل من حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي وحزب التقدم برئاسة عبد المحسن السعدون وكتلة الوسط برئاسة رشيد عالي الكيلاني[١٠٢].

لهذا كانت أي حكومة تمثل حزب معين غير قادرة على تمرير أي قانون في المجلس ، وكان نواب حزب التقدم يساندهم بعض نواب الألوية الشمالية الذين كانوا أكثر المعارضين لقانون الدفاع الوطني لاعتقادهم بأن بريطانيا لا تنوي تبديل خطتها في العراق ، ولهذا لا يوجد مبرر لتجنيد العراقيين أبناءهم لتتصرف بهم بريطانيا كما تشاء[١٠٣].

ولحل هذا الموقف عهد إلى جعفر العسكري تشكيل وزارة الثانية في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ ، لأنه حيادي النزعة بين الأحزاب المتصارعة ومن المقربين إلى الملك الذي يلبي أوامره والقادر على حفظ التوازن داخل مجلس الأمة ، مادام هذا التوازن ضروري لإصدار قانون الخدمة الإلزامية[١٠٤] .

ولقد طلب المندوب السامي البريطاني من رئيس الوزراء أن يخبر المجلس قبل اتخاذه قرار بشأن القانون ، إن بريطانيا لم تقدم للعراق أية مساعدة في حالة حدوث رد فعل مضاد للقانون لهذا عد رئيس الوزراء جعفر العسكري هذا العرض بمثابة تشجيع

لمعارضة القانون داخل المجلس ، لذلك طلب من الملك التدخل لوضع نهاية لموضوع قانون الخدمة الإلزامية ، وكان ضغط بعض الكتل خارج الجيش وداخله فضلاً عن ذلك التهديد البريطاني السابق والذي عملت به المعارضة ، ومما زاد الأوضاع تدهوراً هو استقالة مدبرة فبعد تراجع بريطانيا من موقفها الخاص بدعم الجيش تصبح الاستقالة ضرورية من أجل التنصل عن الالتزامات السابقة على أساس أنها كانت مع المفتش العام وليس مع الحكومة البريطانية[١٠٥] .

ومما أدى بتأزم هذا الموقف هو تقديم الحكومة العراقية استقالتها إلى الملك لعدم ثقتها بموقف بريطانيا إزاء الجيش وقد انتقد النواب في المجلس النيابي موقف بريطانيا من التجنيد الإلزامي حين ذكر ياسين الهاشمي موضوع التجنيد الإلزامي هذا ليس من وحي العسكريين العراقيين وإنما هي فكرة الحكومة البريطانية ، إذ قال : " إن قانون التجنيد الإجباري لم يكن ناشئاً من آراء العسكريين العراقيين وإنما جاءت الحليفة بريطانيا ببعثة عسكرية عام ١٩٢٥ وهي التي أشارت بوجوب إتباع طريقة التجنيد الإلزامي لكي يقوم العراق بمسؤولية الدفاع عن حدوده وانتدبت الجنرال ديلي والذي قبل مشروع لتوسيع الجيش من قبل الحكومة العراقية ولكن لم تمض أكثر من سنة إلا واضطر الجنرال ديلي لتقديم استقالته "[١٠٦] .

أيد رشيد عالي الكيلاني موقف ياسين الهاشمي عندما نادى بضرورة تطبيق التجنيد الإلزامي[١٠٧] وعلى الرغم من إخفاق حكومة العسكري في إصدار قانون الخدمة الإلزامية لبناء جيش قادر على أداء واجباته الوطنية في الدفاع عن العراق لهذا تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة في ١٤ كانون الثاني١٩٢٨ بأنها ستعمل من أجل إنهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في الدفاع عن العراق وتطبيق قانون التجنيد الإلزامي[١٠٨] .

لكن الحكومة السعدونية الأولى والثانية لم تفعل شيئاً تجاه التجنيد الإلزامي ، بل جوبهت سياستها بمعارضة بريطانية شديدة ، كذلك خذلان أعضاء حزب التقدم لرئيسهم عبد المحسن السعدون الذي كان من أهم أسباب انتحاره[١٠٩]. وأشار النائب محمود رامزأن موقف بريطانيا حين قال " إن الدفاع الوطني قدم إلى المجلس ولكن وقفت بريطانيا ضده وهذا مما أدى إلى إهماله بالرغم من تأييد أغلب أعضاء الأمة له " [١١٠] .

وكان لأعضاء مجلس الأعيان موقف من التجنيد الإلزامي إذ أكد مولود مخلص على دور الجيش في حماية الأمم التي تكبر وتتأسس لا بد أن تكون لديها قوة الدفاع عن نفسها ضد الأخطار حين نوه إلى ذلك بقوله: " لا يمكن أن تعيش أمة من الأمم مالم يكن لديها حارس ومالم يكن لها جيش يذود عنها "[١١١] .وقد أكد على أن الملكية العامية أي (التجنيد الإلزامي) ، لها فوائد كثيرة فهي قبل كل شيء تعرف الجندي حب الوطن وكذلك تغرس فيه الفضيلة والتآخي وهي تنمي فيه القوة المعنوية ، أما بالنسبة للعين الحاج حسن الشبوط عن لواء الكوت ، فكان رأي كلا المجلسين الموقرين العاليين وكل العراقيين والحكومة يعلنون أن هذا الجيش الحالي يحتاج إلى إصلاحات وتغيرات ، وقد توالت الحكومات ولم يقصروا في بذل المساعي لكن الظروف لم تخدمهم وهذا الجيش المتطوع لا يعول عليه في حماية سور الدولة وحفظ أمنها ، ويرى في قانون التجنيد الإلزامي الذي قدم إلى مجلس الأمة هو عين الصواب حين قال: " إن العراقيين كافة عرباً وأكراداً يتشرفون بإعطاء أولادهم في سبيل خدمة البلاد "[١١٢] ، وقد أكد أيضاً أن للتجنيد الإلزامي محاسن أخرى كالفوائد الاقتصادية التي تعود إلى الجيش بدل من الصرف على الجنود المتطوعين من أموال ، إن التجنيد يوفر هذه الأموال وأموال أخرى عن طريق البدل النقدي ، وأيده بذلك العين آصف أغا عن لواء الموصل[١١٣] .

وقد ازداد اهتمام السلطة التشريعية (الأعيان والنواب) بالجيش وظهر ذلك الاهتمام أكثر وضوحاً عند دخول العراق عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ، ومع أن المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ قد نفذت إلا أن الحكومة لم تتمكن من إصدار قانون الدفاع الوطني حتى عام ١٩٣٣[١١٤] .

وعندما تسلمت الوزارة الكيلانية الأولى في ٢٠ آذار ١٩٣٣[١١٥] كان من فقرات منهاج أعمالها تقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية ، وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية كان هذا الاهتمام ناتجاً بصورة خاصة عن الأحداث الداخلية التي مر بها العراق إذ وقعت أحداث الآثوريون ، والتي نجح الجيش في إخمادها وعلى هذا كان من الضروري التسريع بتشريع قانون الدفاع الوطني لكن وفاة الملك فيصل الأول في ٨ آذار ١٩٣٣ أدى إلى عدم تحقيق هذا التوسيع للجيش وقيد الحكومة في عدم تطبيق قانون

الدفاع الوطني كانت السنوات التالية التي حكم فيها الملك غازي سنوات اختبار للعراق كدولة[١١٦] ، وكانت الأعوام ١٩٣٤–١٩٣٦ هي أعوام صعبة تعددت عوامل صعوبتها على الشعب العراقي ، والحكومة بكل الأشكال وكان من ضمنها استمرار موقف الحكومة البريطانية المعارض لسياسة العراق في توسيع الجيش سواء عن طريق معارضة مشروع قانون الدفاع الوطني ، أم طريق الأعراب عن عدم ارتياحها للأوضاع الجديدة التي قام بها الجيش حين تجسدت في ظهور عداءه لكل ما هو بريطاني بسبب أحداث الآثوريون . إذ عدت الحكومة العراقية السياسة البريطانية مسؤولة عن تلك الأحداث بسبب تسليمها للاثوريون وإعدادهم كقوة مجهزة ومسلحة موازية للجيش العراقي وإن لم تكن تلك القوة متفوقة عليه[١١٧] .

وقد ذكر ذلك في محضر الجلسة الثانية والعشرين لسنة ١٩٣٣ لمجلس الأعيان حين نوه إلى ذلك العين مولود مخلص بأن السلاح الموجود عند الجيش الليفي " أتاهم من بريطانيا العظمى " [١١٨] . وأكد على ذلك وزير الدفاع جلال بابان حين ذكر: " كان انتساب النساطرة إلى الليفي ومع الأسف نظامهم أخطأ بإعطائهم أسلحة عندما كانوا يتسرحون من الخدمة وهذه الحالة جعلت السلاح متزايد عندهم " [١١٩] .

وبين العين آصف أفندي ذلك على أن وجود خطأ في العراق وأن السلاح لا بد ان ينتزع منهم إذ قال: " إن بريطانيا هي التي كافأتهم وأسكنتهم العراق وبعد ذلك طالب الحكومة بتجريدهم من السلاح " [١٢٠] .

خامساً : موقف مجلس الأمة العراقي من اللائحة قانون الدفاع الوطني لعام ١٩٣٤

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة يوم الخميس الموافق ٤ من كانون الثاني ١٩٣٤، وقد حضرها أغلب النواب ، ابتدأت الجلسة بخطبة رئيس الحكومة جميل المدفعي إذ أكد على الدور الكبير والمهم الذي يقوم به الجيش وهو أمر إن أقره المجلس فأنه سوف ((يحفظ كيان الأمة على وجه أفضل وإن قراركم هذا سيكون مفخرة أبدية والتي ستتكلم عتها الأجيال المقبلة بالشكر والامتنان)) [١٢١] .

ومن النواب الذين أعربوا عن تأييدهم لقانون الدفاع الوطني ، النائب حامد الوادي عن لواء الدليم ، الذي ابتدأ كلمته بالترحيب بملك العراق غازي لتشريفه جلسة النواب عند

إقرار لائحة قانون الدفاع الوطني ، لما لهذه اللائحة من أهمية ، فقد خطب الولي قائلاً : ((يحيا جلالة الملك وكذلك يحيا الجيش العراقي الباسل وليحيا الأمة العراقية وليحيا استقلالها ، وقد نوه بان العراقيين من حقهم خدمة هذا الوطن الغالي ، وأن حق الدفاع حق طبيعي مشروع لكل أمة تتطلع إلى الحرية وأن تطبيق هذا القانون هو تحقيق أمنية من أمانينا الوطنية)) [١٢٢] .

أما النائب سلمان البراك عن لواء الحلة ، والذي عبر عن تفاؤله كذلك من إقرار لائحة قانون الدفاع الوطني ، إذ أشار قائلاً : " ارحب باللائحة التي وجدت حتى النساء مستبشرات بهذه اللائحة ، وإني أرحب بها لأن كل منا يعلم لا كيان لدولة بلا جيش " [١٢٣] وكان رأي النائب أحمد الداود عن لواء بغداد حين أكد " إن لي وقفات حول هذا القانون عديدة ، الوقفة الأولى عندما انعقد المجلس التأسيسي كنت ضد مادة التجنيد الإجباري ، عندما قلت لا يمكننا أن نجند أبنائنا ونحن تحت سيطرة الاحتلال ولو نلنا الاستقلال لذهبت إلى الجيش أنا وأولادي ولكن مادمنا تحت الانتداب لا يمكننا أن نقبل بهذا " [١٢٤] ، وقد استمر في كلامه وحمد الله عز وجل إلى النتيجة التي وصل إليها العراق إلى منزلة تشرفه بين الدول ، وقد نوه إلى ذلك حين قال : " أن استقلالنا مثلوم ولكن بقبولنا هذه اللائحة سوف تذهب تلك الثلمة الموجودة فيه ، وإن الحقوق لا تأخذ إلا بالقوة ولا قوة في العالم إلا بالجيش " [١٢٥] .

كذلك عبر النائب زامل المناع عن لواء المنتفك عن رأيه حين قال ((أنا وأنتم والشعب أجمع يرحب من صميم قلبه بهذه اللائحة التي تعز البلاد وترفع من شأنها ، وكذلك النائب عبد الواحد والحاج سكر عن لواء الديوانية فقد أيد اللائحة من محاسن ، وهي أمنية الشعب وطالما تشوق إليها ، أما النائب جلال بابان عن لواء أربيل فقد رحب بالحضور من النواب وقد أكد أن قبول هذه اللائحة سوف يسجل لها مفخرة دائمة)) [١٢٦].

في حين أكد النائب علي محمود عن لواء الكوت ، بقوله عن لائحة الدفاع الوطني ((تفرض ضريبة الدم على العراقيين)) [١٢٧] وكان متشائما من هذه الضريبة قبل سنتين أيام كان الانتداب يفعل ما يشاء في العراق ، وبعد أن خرج العراق من سلطة الانتداب لا

بد أن يكون لهذا أن البلد جيش يحميه من الأخطار وأن أي دولة بلا جيش مفتقرة إلى السيادة[١٢٨] .

كان الرأي السائد في مجلس النواب مؤيداً إلى إقرار لائحة قانون الدفاع الوطني لما لهذه اللائحة من أهمية ، في نفوس المجلس والشعب العراقي في رفع الروح المعنوية والوطنية وشد العراقيين ، من أجل الدفاع عن بلادهم وتحت سيادتهم لا تحت سيطرة الانتداب البريطاني ، لا سيما بعد دخول العراق عصبة الأمم أصبح حر في سيادته ولو كانت بشكل غير مكتملة إلا أنها جاءت بثمرات طيبة وهي تطبيق قانون الدفاع الوطني والذي لم يعترض عليه أي نائب في مجلس النواب العراقي ، وساند أعضاء مجلس الأعيان العراقي مجلس النواب في موقفهم من لائحة قانون الدفاع الوطني ، وكان أول المرحبين في هذا القانون هو العين مولود مخلص الذي أكد أن هذا " القانون طالما اشتقنا إليه وقد أيدته بكل قوة، ونوه في كلامه أن الجيش العراقي الذي تشترك فيه الأمة جمعاء هو عماد الأمة ، عماد الدولة " [١٢٩] .

وقد علق العين ناجي السويدي على لائحة قانون الدفاع الوطني حيث أشار بأنها سبق وأن عرضت على المجلسين ولم يوافقا عليها وقد أوعز في كلامه على التأكيد على التجنيد وكانت أمنيته الخاصة وأدعيته الحارة على أن تكون هذه اللائحة موفقة أكثر من غيرها من اللوائح[١٣٠] . لقد أكد العينين ناجي السويدي ، ومحسن أبو طبيخ على الحكومة لا ببد لها من القيام بالعديد من الإصلاحات ، حتى تكسب حب الشعب للانخراط في سلك الخدمة الإلزامية وبالأخص في مناطق العشائر ، أما العين آصف أفندي أغا فقد أكد على الإصلاحات التي طلبها العينين ناجي السويدي والسيد محسن أبو طبيخ ، حتى تستطيع الحكومة تطبيق قانون الدفاع الوطني ، وقد رحب بهذا القانون كل الترحيب وختم كلامه قائلاً " فليحيى العراق ولتحيى الأمة العراقية وعلى رأسها جلالة ملكها الجندي الكبير غازي المعظم " [١٣١] وبعد هذا أثمرت جهود الحكومة العراقية لإصدار قانون الدفاع الوطني في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ، عندما صدرت لذلك الإرادة الملكية رقم ٢٣٧ بتنفيذ الدفاع الوطني رقم (٩) لسنة ١٩٣٤ ، أيد أعضاء مجلس الأعيان كلهم لائحة قانون الدفاع الوطني ولم يختلف موقفهم ، عن موقف مجلس النواب لما لهذا القانون من

أهمية كبيرة على أبناء المجتمع العراقي ، بدافع حب الوطن وحمايته بكل قوة وهذه الحماية لا تنشأ إلا بالجيش والجيش لا يكون إلا بالتجنيد الإجباري من أجل تحقيق هذا الهدف[١٣٢] .

الخاتمة :-

١. يعد الجيش هو الدرع الساند في أية دولة سواء كانت من الدول الصغيرة أم الكبيرة ، أما بالنسبة إلى العراق في تاريخه الحديث والمعاصر فأن الجيش حضي باهتمام الفئات السياسية حتى قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة .

٢. لقد ناقش أعضاء مجلس الأمة (النواب والأعيان) خلال الدورات النيابية منذ التأسيس ، العديد من الأنظمة والقوانين ، وهذا دليل على اهتمام السلطة التشريعية بالجيش إذ أقرت العديد من القوانين التي خدمت الجيش وعملت على توسعه وتطوره فضلاً عن إلى أن ربع الميزانية بل أكثر من ذلك كانت مخصصة في خدمة الجيش وتوسعه ، في سبيل بناء جيش يعتمد عليه في الدفاع عن البلاد وقت الشدائد .

٣. لم يكن للقوات البريطانية أي دور حقيقي في تدريب الجيش العراقي حتى توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا لسنة ١٩٢٤ ، و بعد هذا التاريخ فقد اقتصر الاهتمام على بعض الوحدات التي يشرف عليها الضباط البريطانيون ، ولم يتم سد حاجة وحدات الجيش إلى التدريب إلا في سنة ١٩٢٥ .

٤. نرى أن تطوير الجيش وتوسعه كان من ابداع الكوادر العسكرية التي كانت موجودة في العراق إذ اكتسبت هذه الخبرة من الجيش العثماني ونقلت الى صفوف وحداتها الجديدة في العراق ، لهذا لا تعد بريطانيا هي التي وسعت وطورت الجيش العراقي ، بل العكس انها وقفت ضد تطوراته وتوسعه وتسليحه ، وكان الدعم الذي تلقاه الجيش من السلطة التشريعية هو الذي حفزه وطوره .

هوامش البحث ومصادره:

(١) مجموعة القوانين والأنظمة ، بغداد ، ٥ شباط ١٩٢٥ ، ص٢٧ .

(٢) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشر ، لسنة ١٩٢٥ ، ص٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٧٠ .

(٤) شغل منصب وزير الدفاع نوري السعيد في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (١٩٢٥-١٩٢٦) ، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص١٢١.

(٥) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة ، لسنة ١٩٢٦، ص٥٢-٥٤ .

(٦) مجموعة القوانين والأنظمة ، ٢٠ نيسان ١٩٢٦ ، ص٥٣-٥٤.

(٧) محاضر مجلس النواب ، قرار اللجنة المشتركة على اللائحة القانونية ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشر ، لسنة ١٩٢٥ ، ص١٥٨.

(٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد٤٢٩ ، ٢٧ نيسان ١٩٢٦ .

(٩) من الجدير بالذكر كان قد أصدر هذا القانون في عهد الوزارة السعدونية الثانية ، وكان وزير المالية آنذاك رؤوف الجادرجي ووزير الدفاع صبيح نشأت ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، الرافدين للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٨ .

(١٠) مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٩٢٦ ، ص٥٣-٥٤ .

(١١) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، ص١٢٤ .

(١٢) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، ص١٢٤ .

(١٣) مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٤ شباط ١٩٢٥ ، ص٩٠-٩١.

(١٤) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، ص٢٢٠ .

(١٥) للمزيد من المعلومات عن قانون تعديل منشور الجيش ، ينظر : مجموعة القوانين والأنظمة، ٢٠ نيسان ١٩٢٦ ، ص٩٠-٩١.

(١٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٥ ، ١٧ حزيران ١٩٢٦.

(١٧) مما تجدر الإشارة إليه ان هذا القانون كان قد نفذ في عهد الوزارة السعدونية الثانية ، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ص٥.

(١٨) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة عشرة ، لسنة ١٩٢٥ ، ص١٨٠ .

(١٩) المصدر نفسه ، تقرير اللجنة العسكرية ، ص٢٢٠.

(٢٠) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة ، لسنة ١٩٢٦ ، ص٢٢١.

(٢١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد٤٤٥ ، ١٧ حزيران ١٩٢٦.

(٢٢) مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٠ ايار ١٩٢٦ ، ص٩٠-٩١.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص٦١-٦٢ .

(٢٤) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة عشرة ، لسنة ١٩٢٥ ، لجنة الأمور العسكرية، ص١٨٥ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٢١٢.

(٢٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد٤٣٣ ، ١٠ نيسان ١٩٢٦.

(٢٧) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة ، لسنة ١٩٢٦ ، ص١٢٧.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص١٢٨ .

(٢٩) للمزيد من المعلومات عن قانون ترفيع الرتب العسكرية في الجيش العراقي لسنة ١٩٢٦ ، ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦ ، المصدر السابق ، ص٦٢-٦١.

(٣٠) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي – دراسة تحليلية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٥٠٤-٥٠٨.

(٣١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السادسة عشرة ، لسنة ١٩٢٧ ، ص١٠٠ .

(٣٢) نوري السعيد : كان وزير للدفاع في وزارة جعفر العسكري الثانية (١٩٢٦-١٩٢٨) ، ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، ص٨٥ .

(٣٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السادسة عشرة ، لسنة ١٩٢٧ ، ص١٠١ .

(٣٤) الإخوان : وهم جماعة يرجعون إلى مؤسسهم محمد بن عبد الوهاب ، التي كانت ترغب بنشر تعاليم الوهابية في نجد والمناطق شبه الجزيرة العربية بمساعدة آل سعود ، حتى أصبحوا يمثلون جيش بن سعود ، للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني ، جماعة الإخوان جيش بن سعود شبه النظامي ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد١٩٧٨ ، ص٩٩ .

(٣٥) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السادسة عشرة ، لسنة ١٩٢٧ ، ص١٠٧ .

(٣٦) للمزيد من المعلومات عن قانون التكاليف العسكرية، ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة ١٠ كانون الثاني ١٩٢٨، ص٦-٧.

(٣٧) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٦١٥ ، ١٦ كانون الثاني ، ١٩٢٨ .

(٣٨) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثامنة عشر ، لسنة ١٩٢٨ ، ص٣٥ .

(٣٩) لمصدر نفسه ، ص٣٨ .

(٤٠) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٦١٨، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٨ .

(٤١) مجموعة القوانين والأنظمة ١٥ أذار ١٩٣٠ ، ص١٤٠-١٤١ .

(٤٢) نقولا حداد ، الديمقراطية مسيرها ومصيرها ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٧٧ .

(٤٣) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية العسكرية بين العراق–بريطانيا لسنة ١٩٢٤ ، ينظر: ملحق هـ ، وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ص١٤٩ .

(٤٤) رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١ ، مطبعة السعدون ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٩ ؛ أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢ ، دار الطباعة للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٩ .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) جريدة الاستقلال ، العدد٧٠ ، السنة الثانية، ٣١آذار ١٩٢٢، جريدة العراق ، العدد٤٩٨، ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢.

(٤٧) رجاء حسين الخطاب ، المصدر السابق ، ص٤١ .

(٤٨) جريدة الاستقلال ، العدد٧٠، ٣١آذار ١٩٢٢؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد١٧٢، ٢٥ أيار ١٩٢٤. لقد صرح بذلك وزير الدفاع جعفر العسكري بسبب حادثة الآثوريين في كركوك وخلاصة الحادثة أنه في آخر يوم من رمضان وقعت حادثة نزاع في كركوك بين الأهالي وجنود الليفي أدت إلى نشوب قتال حيث إذ كان الجنديان من الآثوريين يبتاعان في السوق فتنازعا مع أحد الباعة فجر النزاع إلى الضرب بعد أن تجاسرا على سب الدين الإسلامي فتأثر الناس من جرأتهما فساعدوا على ضربهما وبعد ذهاب هذان الجنديان إلى الثكنة العسكرية هجا رفاقهم بكلمات مثيرة للحماس ، مما أثار السريتين المرابطتين في معسكر كركوك فقرروا الانتقام فجمعهم الضباط البريطانيين لأخذهم إلى محل الاستعراض في الثكنة فمروا من سوق صغيرة ذي مقاهي فتعرضوا لأهل السوق وعند رجوعهم من التعليم احتم الشجار بين الأهالي والتياريين فأحرقوا الحوانيت وقتلوا الناس وكان عدد القتلى (٥٦) والجرحى (٢٤) هذا مع العلم بأن عدد القتلى والجرحى من الآثوريين لم يكن معروفاً ، وأن هذه الحادثة أثارت الشعب العراقي وأثارت أعضاء مجلس الأمة ، فلذلك أكد أغلب النواب ضرورة توسيع الجيش العراقي للتخلص من الجيش الليفي . ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري ، الآثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٤٧-٤٨ .

(٤٩) تقرير لجنة المعاهدة المرفوع إلى المجلس التأسيسي العراقي في ٢٠ أيار ، ١٩٢٤ ، ج١،ص٢٠-٣١ .

(٥٠) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج١ ، ص٣٣٨ .

(٥١) د.ك.و ، ديوان مجلس الوزراء ، ملفة ١٥١٨/ ٣١١ ، كتاب موجه من رئيس الوزراء إلى السير هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق ، برقم ٣٧٣ ومؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٧ رقم الوثيقة (٢) .

(٥٢) حسن الوادي والسيد معروف ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا ، ج٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ ؛ ينظر: معاهدة ١٩٢٢ ، المادة ١٨ ، بروتوكول ١٩٢٣ ، ص٢٦ .

(٥٣) تقرير لجنة المعاهدة المرفوع إلى المجلس التأسيسي العراقي في ٢٠ أيار ، ١٩٢٤ ، ج١،ص٢٠-٣١ .

(٥٤) رجاء حسين الخطاب ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

(٥٥) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٥٩٨/ ٣١١ ، رقم الوثيقة ١٢ ، مذكرة حررها المندوب السامي البريطاني في العراق ، بدون تاريخ .

(٥٦) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤١ ، مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤١ ؛ سعيد مجيد زميزم ، رجال العراق والاحتلال البريطاني ، ج١ ، منشورات دار القتال ، كربلاء ، ١٩٩٠ ، ص٢٠.

(٥٧) فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص١٨٠ .

(٥٨) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٩٦-٩٧ .

(٥٩) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي الجلسة الثانية ، لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠ ، ص٢٢؛ عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص١٥ .

(٦٠) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثامنة عشرة ، لسنة ١٩٢٨ ، ص١٤-١٥ .

(٦١) علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول – دراسة تحليلية ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥٩ .

(٦٢) جريدة العالم العربي ، العدد٢٠٣٨ ، ٢تشرين الثاني ١٩٣٠ ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص٧٤ .

(٦٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة ، لسنة ١٩٣٠ ، ص١-٢ .

(٦٤) جريدة العالم العربي ، العدد٢٠٣٨ ، ٢تشرين الثاني ١٩٣٠ .

(٦٥) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ص١٧٢-٢٢١ .

(٦٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة . سليم طه التكريتي ، ج١ ، مطبعة الفجر،بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٨٤ ، عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٧٥ ، ص٦٥ .

(٦٧) فيليب ويلارد ايرلند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة . جعفر الخياط ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص٤٩ .

(٦٨) المصدر نفسه .

(٦٩) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة ، لسنة ١٩٣٠ ، ص٦٦ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص٦٩ .

(٧١) حازم المفتي ، العراق بين عهديين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، تقديم . عماد عبد السلام رؤوف ، مطبعة سومر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٤٤ .

(٧٢) المصدر نفسه ، ص٦٩ .

(٧٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة ، لسنة ١٩٣٠ ، ص٦٦ .

(٧٤) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الخامسة، لسنة ١٩٣٠، ص٢١-٢٨

(٧٥) حسن الوادي والسيد معروف ، المصدر السابق ، المادة الرابعة ، ص٨٨ .

(٧٦) المصدر نفسه ، المادة السادسة ، ص٩٣ .

(٧٧) رجاء حسين الخطاب ، المصدر السابق ، ص٥٨-٥٩ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص٥٩ .

(٧٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص٨١-٨٩ .

(٨٠) رجاء حسين الخطاب ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٨١) د . ك . و. ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٦٠٣ / ٣١١ ، المؤتمر المنعقد في البلاط الملكي في ٣٠ أيار لسنة ١٩٣٢ ، رقم الوثيقة (٦٠) .

(٨٢) عبد الرزاق النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسية العراقية ، اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧، ص٧١.

(٨٣) مجموعة باحثين ، موسوعة العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٦٧٩ ، عبد الرزاق الحسني ؛ تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص٩٦-١٠٠ .

(٨٤) د . ك . و ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل ١٦٠٤ ، كتاب موجه من وزارة الدفاع إلى رئاسة أركان الجيش برقم ٤٠٤ بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٣٢ ، رقم الوثيقة (١٣) .

(٨٥) د.ك.و ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل ١٦٠٤ ، كتاب صادر من وزير الدفاع إلى مجلس الوزراء برقم ١٦٤٧ بتاريخ ٢٥ حزيران لسنة ١٩٣٥ .

(٨٦) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج٢ ، ص١٠٢٦ .

(٨٧) عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، مطبعة دار الحصاد ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٥٩.

(٨٨) المصدر نفسه ، ص١٠٢٨ .

(٨٩) المصدر السابق ، ص١٠٠ .

(٩٠) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج٢ ، ص١٠٣٧ .

(٩١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج٢ ، ص١٠٣٧ .

(٩٢) محاضر مجلس النواب والاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، تقرير اللجنة المالية ، ص١١ .

(٩٣) عقيل الناصري ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٩٤) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة عشرة ، لسنة ١٩٢٦ ، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية ١٩٢٧، ص٧٤ .

(٩٥) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشرة ، لسنة ١٩٢٥ – ١٩٢٦، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية ١٩٢٧ ، ص٢٧.

(٩٦) د.ك.و ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل الملف ١٦٣٥ ، كتاب موجه إلى رئاسة أركان الجيش بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٣٣ ، عدد ٤٠٤ ، رقم الوثيقة (١١) .

(٩٧) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الغير الاعتيادي – الجلسة الحادية عشرة ، لسنة ١٩٢٥، تقرير اللجنة المالية ، ص١١ .

(٩٨) رجاء حسين خطاب ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

(٩٩) وزارة الدفاع العراقية ، تاريخ القوات المسلحة ، ج٢، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٤-٧٦ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

(١٠١) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ص٧٩١-٧٩٢ ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، ص١٩٧-٢٠٨ ، كذلك قد تطرق الملك فيصل الأول في خطاب العرش عند افتتاحه مجلس الأمة إلى قضية الدفاع الوطني حيث قال ((وستعرض عليكم قضية الدفاع الوطني التي نثق بأنكم ستبتون فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته)) ، ينظر: محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، ص٢ .

(١٠٢) لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٩ .

(١٠٣) فؤاد قزانجي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠ ، تقديم . عبد الرزاق الحسني ، مطبعة دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٨٩ .

(١٠٤) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٧٠.

(١٠٥) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٩٠ .

(١٠٦) د.ك.و ، ملفة ١٥٥٢ ، كتاب موجه من وزير الدفاع العراقي إلى وزير المستعمرات البريطاني في شهر أيار ١٩٢٧، رقم الوثيقة (٤) .

(١٠٧) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثامنة عشرة، لسنة ١٩٢٨ ، ص٩٥١-٩٥٠ .

(١٠٨) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨ ، مكتبة عدنان للنشر ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٩٠؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص٩٥-٩٧ .

(١٠٩) وزارة الدفاع العراقية ، تاريخ القوات المسلحة ، ج٢ ، ص٩٥-٩٧ .

(١١٠) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية عشرة ، لسنة ١٩٢٩ ، ص٢٠٦ .

(١١١) جريدة الوقائع العراقية ، ملحق العدد ٧٧٢ ، ١١تموز ١٩٢٩ .

(١١٢) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية عشرة ، لسنة ١٩٢٩ ، ص٢٠٨-٢٠٩ .

(١١٣) جريدة الوقائع العراقية ، ملحق العدد ٧٧٢ ، ١١تموز ١٩٢٩ .

(١١٤) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية عشرة ، لسنة ١٩٢٩ ، ص٢٠٩ .

(١١٥) محمد فهمي وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٢٢٧ ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص١١٤–١١٥ .

(١١٦) يحيى كاظم المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٢ .

(**117**) F.O.371 . 20015/ E 811 . PR.O. From. Mr.Edmons.Baghdad to Foreign office Garage Ogilivie Forbes . in 24 "August.London. 1932.P.295 ..

(١١٨) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الغير الاعتيادي – الجلسة العشرون ، لسنة ١٩٣٣ ، ص٢٥٤ .

(١١٩) المصدر نفسه ، ص٢٥٨ .

(١٢٠) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة عشرة ، لسنة ١٩٣٤ ، ص٢٢ .

(١٢١) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة العشرون ، لسنة ١٩٣٣ ، ص٦٠ .

(١٢٢) المصدر نفسه ، ص٦١ .

(١٢٣) المصدر نفسه .

(١٢٤) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج٢ ، ص١٠٢٦–١٠٢٧ .

(١٢٥) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الخامسة لسنة ١٩٢٩ ، ص٦١ ، رجاء حسين خطاب، المصدر السابق ، ص١١٤ .

(١٢٦) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية عشرة ، لسنة ١٩٣٣ ، ص٦٣ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص٦٤ .

(١٢٨) الوقائع العراقية ، ملحق العدد ١٣٤٧ ، ٥ نيسان ١٩٣٤ .

(١٢٩) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة العاشرة ، لسنة ١٩٣٤ ، ص٣٤ .

(١٣٠) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٣٤٧ ، ٥ نيسان ١٩٣٤ .

(١٣١) جريدة البلاد ، العدد ٥٧٣ ، ١٦ جزيران ١٩٣٥، جريدة الاستقلال ، العدد ٢٥٢٢ ، ٢٣ تموز ١٩٣٥ .

(١٣٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الخامسة ، لسنة ١٩٢٩ ، ص٢٠٩.

المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة

١. د. ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ديوان مجلس الوزراء ، ملفة ١٥١٨/ ٣١١ ، كتاب موجه من رئيس الوزراء إلى السير هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق ، برقم ٣٧٣ بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٧ رقم الوثيقة (٢) .

٢. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٥٩٨/ ٣١١ ، رقم الوثيقة (١٢) ، مذكرة حررها المندوب السامي البريطاني في العراق ، بدون تاريخ .

٣. د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٦٠٣ / ٣١١ ، المؤتمر المنعقد في البلاط الملكي في ٣٠ أيار ١٩٣٢ ، رقم الوثيقة (٦٠) .

٤. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل ١٦٠٤ ، كتاب موجه من وزارة الدفاع إلى رئاسة أركان الجيش برقم ٤٠٤ بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٣٢ ، رقم الوثيقة (١٣) .

٥. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل ١٦٠٤ ، كتاب صادر من وزير الدفاع إلى مجلس الوزراء ، برقم ١٦٤٧ بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٣٥ ، رقم الوثيقة (٣٠).

٦. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، سجلات وزارة الدفاع ، تسلسل الملف ١٦٣٥ ، كتاب موجه إلى رئاسة أركان الجيش بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٣٣ ، عدد ٤٠٤ ، رقم الوثيقة (١١) .

٧. د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٥٥٢ ، كتاب موجه من وزير الدفاع العراقي إلى وزير المستعمرات البريطانية في شهر أيار ١٩٢٧ ، رقم الوثيقة (٤) .

8. F.O.371 . 20015/ E 811 . PR.O. From. Mr.Edmons.Baghdad to Foreign office Garage Ogilivie Forbes . in 24 "August.London. 1932.P.295

ثانياً : المطبوعات الحكومية

أ. مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٤ .

ب. محاضر مجلس النواب :

١. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشر لسنة ١٩٢٥ .
٢. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة عشرة ، لسنة ١٩٢٥.
٣. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السادسة عشرة ، لسنة ١٩٢٧ .
٤. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السادسة عشرة ، لسنة ١٩٢٧ .
٥. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثامنة عشرة ، لسنة ١٩٢٨.
٦. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة ، لسنة ١٩٣٠ .
٧. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثامنة عشر ، لسنة ١٩٢٨.

٨. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة ، لسنة ١٩٣٠.
٩. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الرابعة عشرة ، لسنة ١٩٢٦.
١٠. محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشرة ، لسنة ١٩٢٥.

ج. محاضر مجلس الأعيان

١. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة ، لسنة ١٩٢٦ .
٢. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية ، لسنة ١٩٢٩–١٩٣٠ .
٣. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الحادية عشرة ، لسنة ١٩٢٥ –١٩٢٦.
٤. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة الثانية عشرة ، لسنة ١٩٢٩.
٥. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الغير الاعتيادي ، الجلسة العشرون ، لسنة ١٩٣٣.
٦. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة العاشرة ، لسنة ١٩٣٤ .
٧. محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي – الجلسة السابعة عشرة ، لسنة ١٩٣٤ .

د. وزارة الدفاع العراقية

١. تاريخ القوات المسلحة، ج٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٨٩.

هـ. القوانين والأنظمة

١. مجموعة القوانين والأنظمة ، بغداد ، ٥ شباط ١٩٢٥ .
٢. مجموعة القوانين والأنظمة ، ٢٠ نيسان ١٩٢٦.
٣. مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٤ شباط ١٩٢٥ .
٤. مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٠ أيار ١٩٢٦ .
٥. مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٠ كانون الثاني ، ١٩٢٨ .
٦. مجموعة القوانين والأنظمة ، ١٥ أذار ١٩٣٠.

ثالثاً : المصادر العربية

١. أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢ ، دار الطباعة للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٢. جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨، مكتبة عدنان للنشر ، بغداد ، ٢٠١٥ .
٣. حازم المفتي ، العراق بين عهديين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، تقديم . عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة سومر ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٤. حسن الوادي والسيد معروف ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق وبريطانيا ، ج٤، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ .

٥. حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤١ ، مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤١
٦. رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١ ، مطبعة السعدون ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٧. رياض رشيد ناجي الحيدري ، الآثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٨. ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ترجمة . سليم طه التكريي ، ج١ ، مطبعة الفجر، بغداد ، ١٩٨٨ .
٩. سعيد مجيد زميزم ، رجال العراق والاحتلال البريطاني ، ج١ ، منشورات دار القتال ، كربلاء ، ١٩٩٠.
١٠. صادق حسن السوداني ، جماعة الإخوان جيش بن سعود شبه النظامي ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد١٩٧٨ .
١١. عبد الأمير هادي الحكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢،مطبعة الآداب،النجف ، ١٩٧٥.
١٢. عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ .
١٣. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، الرافدين للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٤. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.
١٥. عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٥.
١٦. عبد الرزاق النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسية العراقية ، اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧.
١٧. عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ ، مطبعة دار الحصاد ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
١٨. فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٧٨.
١٩. فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٢٠. فؤاد قزانجي ، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠ ، تقديم . عبد الرزاق الحسني ، مطبعة دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٢١. فيليب ويلارد ايرلند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة . جعفر الخياط ، دار الكشاف للنت ، بيروت ، ١٩٤٩ .
٢٢. لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
٢٣. مجموعة باحثين ، موسوعة العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٦٧٩ ، عبد الرزاق الحسني ؛ تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ .
٢٤. محمد فهمي وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١.
٢٥. محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي – دراسة تحليلية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ .
٢٦. يحيى كاظم المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

رابعاً : الصحف والمجلات

١. جريدة الوقائع العراقية ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ .
٢. جريدة الاستقلال ، ١٩٢٢، ١٩٣٥ .
٣. جريدة العراق ، ١٩٢٢.
٤. جريدة العالم العربي ، ١٩٣٠ .
٥. جريدة البلاد ، ١٩٣٥ .